السيادة الرقمية في العراق : تحولات العقد الاجتماعي ورهانات الوعي الوطني

وضاح فاضل عباس نجم العنبكي

مدرس مساعد

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية/العلوم السياسية

www.wadah.f.alanbaki@gmail.com

الملخص

يستشرف هذا البحث حول ضرورة تأصيل ملامح عقد اجتماعي رقمي ضمن حدود فكر الدولة العراقية المعاصرة مابعد ٢٠٢٦م، وفق رؤية تحرر عقل السياسي والدولة من نمط ادارة الدولة التقليدي المؤسساتي (الفيبري) ووفق فلسفة نظام المحاصصة،بل نحو بلورة الوعي والاسس الفكرية وآلاليات التقنية الذكية لتأصيل مفهوم السيادة والمواطنة الذكية،لتكون نواة واسس فكرية اجرائية عملية لأعادة صياغة فكر الدولة العراقية، وترميم الشرعية السياسية وتوجيهها نحو عالم الفكر الرقمي بعد المؤسساتية، وحاولنا في بحثنا مقاربة وصياغة رؤية فكرية فلسفية سياسية ضمن حدود الدولة العراقية المعاصرة، لا ننظر الى التحول لعالم التقنية ومأسسة عقل الدولة مجرد ادارة تقنية فقط،بل يهدف بحثنا توظيف ومد الاليات والوسائل الذكية لتاصيل السيادة والمواطنة رقمياً تعيد صياغة علاقة بنيوية جديدة بين الفرد والسلطة السياسية، تقوم على الحوكمة الحيوية بأسلوب المقاربة الغربي، مما يضمن انصهار الوعي التقني في الهوية الوطنية ويؤمن صياغة اطروحة فكرية تتجاوز عقلية الريع والمكونات نحو تأسيس فضاء رقمي سيادي يعيد انتاج الدولة العراقية ككيان متكامل تقني ،اخلاقي ،استراتيجي مستدام .

الكلمات المفتاحية: (العقد الاجتماعي الرقمي، السيادة الرقمية العراقية، مابعد الدولة المؤسساتية، ثقافة الوعي التشاركي).

Assistant Lecturer.Waddah Fadhil Abbas Najm Al-Anbaki

Iraqi University / College of Law and Political Science / Political Science
www.wadah.f.alanbaki@gmail.com

Abstract

This research explores the imperative of conceptualizing the dimensions of a "Digital Social Contract" within the framework of contemporary Iraqi political thought beyond 2026. It proposes a vision aimed at liberating the political and state intellect from the constraints of traditional Weberian institutional management and the entrenched philosophy of the "Muhasasa" (sectarian-quota) system. The study seeks to crystallize the intellectual foundations and smart technical mechanisms necessary to consolidate the concepts of digital sovereignty and "Smart Citizenship." These concepts serve as the procedural and praxis-oriented nucleus for re-engineering Iraqi state thought, restoring political legitimacy, and steering it toward a post-institutional digital paradigm

Our inquiry does not view the transition to the digital realm and the institutionalization of the state's intellect as a mere administrative-technical shift; rather, it aims to employ smart modalities to ground sovereignty and citizenship digitally, thereby forging a new structural relationship between the individual and political authority. Drawing on Western approaches to "Biopolitical Governance," the research ensures the integration of technical consciousness into the national identity. Ultimately, it aspires to formulate an intellectual thesis that transcends rentier and sub-national mentalities, striving toward a sovereign digital space that reproduces the Iraqi state as a holistic, ethical, and strategically sustainable technicalentity.

Keywords: (Digital Social Contract, Iraqi Digital Sovereignty, Post-Institutional State, Participatory Consciousness Culture.

الإشكالية

تكمن الإشكالية في "الفجوة المؤسسية " في عقلية الفكر السياسي العراقي ادارة الدولة ،إذ ان العقل الفوقي المؤسساتي المتهالك والمتأخر التي تعمل في عقلية ما قبل الحداثة، يتقاطع مع الوعي الاجتماعي العراقي الافقي الشاب الذي يؤمن بالفكر والعقل التقني في ادارة نمط حياته،التي من خلالها يمارس دوره ووجوده السياسي في عالم الفضاء الرقمي المعاصر ،ومن هذه الفجوة الاشكالية نطرح تساؤلنا المركز، كيف يمكننا التأصيل الفكري وصياغة عقد اجتماعي رقمي تقني يتجاوز الاسس والاليات ونمط ادارة العقلية التقليدية للدولة من (الهويات الفرعية//الادارة المؤسسية/السيادة/المواطنة)،نحو مأسسة السيادة الوطنية الذكية في ظل فجوة انعدام الاستقرار السياسي المؤسساتي التقليدي ؟

الفرضية : (يؤدي تجذر الوعي التقني والذكاء الاصطناعي اجتماعياً الى تحول قسري ناعم في بنية وعقل السلطة السياسية العراقية،من الدولة الريعية المكوناتية الى دولة المنصة التقنية،عبر تأكل مراكز القوة التقليدية نحو بلورة عقد اجتماعي رقمي عابر لفلسفة المكونات،يعيد صياغة السيادة الوطنية والمواطنة الذكية،وهذا مرهون بأتمتة الفكر المؤسسي للدولة العراقية المعاصرة).

- **الأهمية**: التثوير الفكري الاصلاحي عبر استدامة الوعي الوطني الاجتماعي افقيا ،والتمهيد لتجسيده بصورة فوقية،الذي يؤمن بأستبدال النظام الاداري والهيكلي المؤسساتي التقليدي الفوقي،وبلورة نظام تقني يعيد هيكلة مفهوم الدولة العراقية بصورة رقمية تقنية معاصرة مابعد ٢٠٢٦م.
- **الهدف:** تحديد مسار فكري واجرائي لتوجيه عقل السياسي العراقي المعاصر نحو ضرورة استثمار وعي الجيل الديمقراطي التقني الناضج،وتوظيفه ضمن تحديث صناع القرار استدامة فكرة الدولة العراقية وتحديث الاليات والوسائل السياسية

والادارية (الشرعية السياسية/العقد الاجتماعي التقني/استدامة الفكر الديمقراطي الوطني مابعد المؤسساتي).

- **المنهجية** (استخدمنا في بحثنا تفكيك المشكلات الفكرية وطرح البدائل الإستراتيجية لواقع فكر الدولة العراقي المعاصر بعد ٢٠٢٦م،اسلوب المقاربة الفكرية وتوظيفها في السياق الفكري العملي العراقي المعاصر كما استخدمنا المنهج المقارن لمقاربة وتحليل الانظمة الغربية ومقارنتها بالواقع العراقي من ثم استخدمنا المنهج التفكيكي التحليلي للبحث في اصل المشكلة وعلة التحول من عالم البيروقراطية نحو التقنية البرمجية .
- **الهيكلية** قسمنا البحث الى ثلاثة محاور رئيسة المبحث الاول بحثنا الاطار النظري لمفهوم السيادة والمقاربة وقسمناه الى مطلبين المطلب الاول عن ماهية السيادة الرقمية والعقد الاجتماعي الجديد والمطلب الثاني بحثنا تأصيل أركان العقد الرقمي الجديد: من حياد الخوارزمية إلى السيادة التشاركية ،اما المبحث الثاني ركز على تحولات الذات الفردية نحو المأسسة الرقمية، وقسمناه الى مطلبين الاول بحثنا سيكولوجيا المواطنة الذكية: الذات السياسية ورهانات الوعي الرقمي في العراق ،والمطلب الثاني دولة المنصة في العراق: إعادة هندسة المؤسسات والشرعية الرقمية ثم تبعتها خاتمة واستنتاج وتوصيات ومصادر

المقدمة: نحو عقد رقمي تقني اجتماعي وسياسي معاصر

ان هذه الدراسة تتجاوز الصورة النمطية للدراسات والتحليل الوصفي لتحديد المشكلات التي اعاقت آلية ومواكبة التحول المؤسسي والتقني الرقمي للدولة العراقية المعاصرة،بل نسعى للبحث في عمق الازمة الوجودية الفكرية المؤسسية التي لازمت العقل السياسي العراقي و فلسفة النظام السياسي المحاصصاتي ساعين الى

)

تفتيت وتفكيك الازمة البنيوية المؤسسية التقليدية التي استلهمت شرعيتها من كانتونات المحاصصة السياسية، والبحث في كيفية استثمار واستدامة بلورة الوي الاجتماعي العراقي الرقمي والتقني في عقل والجسد المؤسساتي للدولة العراقية المعاصرة ، وهذا ما يعود بنا لأهمية اعادة صياغة العلاقة بين الوعي الاجتماعي الوطني الحر الافقي ،والتمهيد لمأسسته في جسد الدولة العراقية الفوقي، للانتقال والتحول من آلية ادارة عقل الدولة الورقية (البيروقراطية) المتلكئة نحو التمكين التدريجي لمد السبل والوسائل وآليات التحول نحو دولة المنصة واعادة صياغة اركان الدولة العراقية التقنية (السيادة الرقمية/العقد الاجتماعي الرقمي/المواطنة الرقمية الذكية) وتحول الفرد من ذات مستلبة بأسم المكون الى ذات حرة وطنية تربطها الوسائل التقنية عبر العقد الرقمي المؤسسي واستدامة فكرة السيادة الحرة، وهنا نهدف الى كسر النمطية التقليدية ،ساعت الى ضرورة التحول نحو دولة المنصة التي تعيد توجيه الارادة العامة بالتعبير الروسوي وصهرها بالعقد الرقمي البرمجي الخوارزمي، لينتج لنا مفهوم المواطنة الذكية الرقمية، فالمواطنة الذكية هي ليست مجرد ترف تقني ،بل فكر استراتيجي مستدام لعقل الدولة العراقية المعاصرة ،يهدف الى تحرير السيادة وتذويب العقل السياسي العراقي الزبائني واستبداله بنمط وثقافة السيادة التشاركية التي حقوق الفرد وحريته وفاعليته حرة وطنية تترجم عبر الكود البرمجي والمحمي حقوقيا بأسم الدستور الذي لا يخضل للتأويل، بالتالي نسعى في هذا البحث محاولة فكرية استراتيجية لأستدامة الوعي التقني للجيل الاجتماعي الشاب الوطني العراقي الناشئ ،ومقاربة دمج سيولة الفكر الرقمي الحداثي الغربي ،بهدف صياغة عقد اجتماعي رقمي معاصر ،يحجم فجوة الثقة بين الفاعل السياسي والهيكل المؤسساتي، وبهذا الطرح نسعى الى طرح ثلاثة محاور رئيسة تحاول فهم التحولات وكيفية تأصيل أسس العقل الرقمي والانتقال من العقل البيروقراطي الى التقني، ومن ثم الاشكاليات الفكرية والوجودية الاجتماعي الافقية

والسياسية الفوقية التي ترافق التحول ومن ثم المحور الاخير وهو التأسيس الفكري والمؤسسي المستدام الذي يعزز فاعلية التحول الرقمي والتقني ضمن فكر وجسد الدولة العراقية المعاصرة بعد ٢٠٢٦م .

المبحث الاول :الاطار النظري لمفهوم السيادة والمقاربة .

المطلب الاول : ماهية السيادة الرقمية والعقد الاجتماعي الجديد

تُمثل السيادة الرقمية والعقد الاجتماعي الجديد إعادة تعريف "للفيزياء السياسية" للدولة؛ حيث لم تعد السلطة تُستمد من السيطرة الجغرافية الصرفة، بل من حوكمة "الفضاءات السيبرانية" وتحويل العقد الاجتماعي من مجرد تفويض قانوني جامد إلى بروتوكول تفاعلي يُعيد صياغة العلاقة بين السلطة والذات الرقمية،ففي التجربة الفكرية العراقية المعاصرة تتجاوز السيادة الرقمية في عراق ٢٠٢٦ كونها ترفاً تقنياً لتصبح معركة وجود سياسي فهي تمثل المسار الإجباري لفك الارتباط بين الدولة ومنطق "اللا–دولة" عبر رقمنة المؤسسات، وتحويل العقد الاجتماعي من تسويات طائفية هشة إلى "عقد رقمي" يرتكز على الأتمتة كوسيلة وحيدة لضمان شفافية التوزيع وإنهاء الوصاية الزبائنية.،وهنا سنطرح المفاهيم بصورة لغوية اصطلاحية لفهم وتحليل الفكر ومقاربته بالواقع العراقي.

أولاً: مفهوم السيادة الرقمية (Digital Sovereignty)

أ– المدخل اللغوي والاصطلاحي:

تشتق السيادة لغوياً من "السؤدد" وهو المجد والشرف والسيطرة، أما اصطلاحاً في الفكر السياسي الكلاسيكي (بودان، هوبز) فهي القوة العليا التي لا تحدها

)

قوانين. وفي السياق المعاصر الرقمي، هي القدرة على التحكم في البيانات، البنية التحتية، والخوارزميات ضمن فضاء "السايبر" الوطني.

ب- **المقاربة الغربية والعربية:** يرى لورانس ليسيج أن "الكود البرمجي هو القانون" (Code is Law)، حيث تحل الخوارزمية محل القاعدة القانونية التقليدية في ضبط السلوك العام [1]في حين بيير ليفي يطرح مفهوم "الذكاء الجمعي" كركيزة للسيادة، حيث تنتقل السلطة من الهياكل الهرمية إلى الشبكات التشاركية[2] وعلى صعيد الفكر العربي قدم نديم منصوري أن السيادة الرقمية هي "الاستقلال التقني" الذي يحمي الهوية الثقافية والسياسية من التبعية للمنصات العابرة للحدود[3].

ج- اما في المقاربة الفكرية العراقية

تتجسد السيادة الرقمية عراقياً كأداة لـ "ترميم الدولة"؛ فبينما كانت السيادة تقليدياً تعني السيطرة على الأرض (الجغرافيا)، فإنها اليوم تعني السيطرة على "التدفقاتومنها رأى مظهر محمد صالح أن السيادة المالية الرقمية **(أتمتة الموازنة)** هي المدخل الحقيقي لإنهاء سيادة "اللا-دولة" والفساد البنيوي[4].

ثانياً: مفهوم العقد الاجتماعي الرقمي

أ- المدخل اللغوي والاصطلاحي:

[1] . (2006 Basic Books. p. 120 .(Code: And Other Laws of Cyberspace, Version 2.0.. Lessig, L

[2] . Plenum. p. 45، . (1997 .(Collective Intelligence: Mankind's Emerging World in Cyberspace. Lévy, P

[3] نديم منصوري ،علم اجتماع الانترنت ط١،دار النهضة العربية ،القاهرة ،٢٠١٤،ص٨٨.

[4] مظهر محمد صالح الجواهري،الاقتصاد السياسي للعراق،ط١،دار الرافدين ،بيروت- بغداد،٢٠٢٢،ص٣١٠.

العقد لغة هو "الربط والالتزام"، واصطلاحاً هو الاتفاق الافتراضي بين الأفراد والسلطة لضمان الأمن والحقوق،الرقمية هنا تحول العقد من "نص دستوري صلب" إلى "بروتوكول تفاعلي مرن".

ب-المقاربة الغربية والعربية:

رأى يورغن هابرماس في تحديثه للمجال العام، يرى أن العقد الرقمي يجب أن يقوم على "الفعل التواصل الأخلاقي" الذي تضمنه الوسائط التقنية لإنتاج وعي جمعي عابر للمكونات[٥]وفي رؤية اخرى طرح لوتشيانو فلوريدي يطرح مفهوم "الحوكمة المعلوماتية" كعقد يضمن العدالة التوزيعية عبر الشفافية الخوارزمية [٦]،اما في الفكر العربي يرى علي اومليل يؤكد على ضرورة "شرعنة التحديث"، حيث لا يكون العقد الرقمي مجرد تقنية، بل وسيلة لإنتاج "المواطنة التعاقدية" بدلاً من الولاءات القبلية [٧].

ج- المقاربة العراقية:

يمثل العقد الرقمي في العراق محاولة للانتقال من عقد المكونات (المحاصصة) إلى عقد المواطنة الذكية،إذ أن الخلاص من "الدولة الريعية" يتطلب وسيطاً مؤسسياً حديثاً يكسر العلاقة الزبائنية واليوم تمثل المنصة التقنية ذلك الوسيط الذي يمنح الحقوق بناء على الاستحقاق الرقمي لا الولاء الحزبي [٨].

ثالثاً: المواطنة الذكية

أ- . المدخل اللغوي والاصطلاحي.

---

5 **Polity. p.,2023, *Habermas, J ,The Structural Transformation of the Public Sphere and the Digital Turn* .p62.**

6 **Oxford University Press,2024. p. 59 ،The Ethics of AI in Political Systems.. Floridi, L.**

٧ **علي اومليل شرعية الاختلاف،ط١،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،٢٠١٣، ص ١٤٢.**

٨ **علي فرزدق التميمي،التنمية السياسية وازماتها في العراق،ط١،مركز الرافدين للحوار،بيروت-لبنان،٢٠٢١،ص-ص٢٣٦-٢٣٧.**

يعرف مفهوم المواطنة هي الانتماء والمشاركة، والذكاء هنا ليس تقنياً فحسب،بل هو ذكاء سياسي يتمثل في القدرة على التأثير في القرار عبر الفضاء الرقمي.

ب–فلو قاربنا في الفكر الغربي مفهوم المواطنة رأى ميشيل فوكو ان الموطنة التقنية تصبح سياسة عبر "الحوكمة الحيوية" حيث تصبح بيانات المواطن هي درعه ومجال سيطرته في آن واحد[٩] ،اما على صعيد الفكر السياسي العراقي المعاصر تتبلور المواطنة الذكية كفعل احتجاجي وبنائي (كما ظهر في إرهاصات وعي تشرين ٢٠١٩)، حيث يتحول الفرد من رعية تنتظر العطاء الحكومي إلى شريك سيادي يراقب الأداء الحكومي عبر الكود والمنصة[١٠] .

نختتم ونستنتج بان إن الانتقال نحو مفهوم سيادة المواطنة الرقمية في سياق المقاربة الفكرية السياسية العراقية المعاصرة ليس مجرد تحديث تقني،بل هو ثورة بنيوية تهدف إلى استبدال الهياكل التقليدية والزبائنية بشبكات تقنية شفافة، تعيد للسيادة معناها كقدرة على التحكم في المصير المعلوماتي والاقتصادي بعيداً عن ارتهانات الخارج أو الفساد الداخلي، في المحصلة، يبرز الواقع العراقي المعاصر كنموذج لصراع الإرادات بين السيادة الرقمية الساعية لترميم هيبة الدولة وحماية بياناتها الوطنية، وبين قوى التقليد مما يجعل نجاح "العقد الاجتماعي الرقمي" رهيناً بتحويل المنصات التقنية من مجرد واجهات خدمية إلى أدوات سياسية تُحرر المواطنة من قيود المحاصصة وتجذر الاستحقاق الرقمي كمعيار وحيد للانتماء.

[9] **Foucault, Confessions of the Flesh, Pantheon Books,2021,p115 mecheal**

[١٠] Louisa Loveluck and Mustafa Salim, Fear spreads among Iraqi protesters as government cracks down, keeps death toll secret, The washington Post, at: https://www.washingtonpost.com.

المطلب الثاني : تأصيل أركان العقد الرقمي الجديد: من حياد الخوارزمية إلى السيادة التشاركية

يتجلى العقد الرقمي في الفكر الغربي كإعادة هيكلة "للإرادة العامة" عبر خوارزميات محايدة تقوض استبداد البيروقراطية، بينما يطرحه الفكر العربي كآلية لـ "شرعنة التحديث" والخروج من شرنقة الولاءات القبلية نحو المواطنة التعاقدية،فعلى صعيد الفكر السياسي العراقي يمثل تأصيل أركان العقد الرقمي الجديد في العراق انتقالاً جوهرياً من "الشرعية الانتخابية الهشة" إلى "الشرعية الإجرائية المحايدة"؛ حيث تسعى أتمتة الهوية والسيادة التشاركية إلى انتزاع "الحيز العام" من هيمنة الذوات السياسية والمكوناتية، وإعادة صياغته كمنصة خوارزمية صلبة تضمن العدالة التوزيعية، وتُحول المواطنة من شعار سياسي إلى "بصمة حيوية" محصنة ضد الاستلاب والولاءات الفرعية،اذ ان تجسيد وسائط ووسائل التحول الفكرية والمؤسسية نحاول طرحها بالتالي .

أ- العقد الخوارزمي: من "الإرادة العامة" إلى "النزاهة والشفافية التقنية"

ان تأصيل العقد الرقمي الجديد يتطلب التخلص من عقلية الادارة التقليدية لمؤسسات الدولة،لاسيما استبدال هذا العقد "البيروقراطية الورقية والطائفية" واحلال نمط التقنية والبرمجيات المحايدة التي تخلق بيئة تقنية تؤمن بالشفافية والحسابات الدقيقة التي لا تقبل المساومة ويحل الاجراء الصارم امام التلكوء وفق المقاربة الهابرماسية للمجال التقني العام،نمط التحول الرقمي سيحول العقلية والجمعية(المكوناتية/المحاصصاتية) إلى الى اكواد برمجية تسحب بساط تقنيات الهمينة السياسية الفئوية،ويكون بيئة شفافة غير قابلة للتفاوض السياسي في الواقع العراقي[١١]، ينهي هذا التحول سلطة "المزاج الحزبي" في توزيع الثروات العراقية عبر

1- **,P112،2023 The Postnational Constellation and Digital Public Sphere, Habermas, J**

أتمتة التكنلوجيا وطنياً،مما يقلص مساحات الفساد الإداري بلا اقصاء[١٢]، لابد من تمحيص نقدي للتحديات التحول الرقمي المعاصرة،فلابد الوسطية وتقننة التحول البرمجي الخوارزمي ،فمن يبرمج النظام يمتلك سلطة خفية،مما يتطلب رقابة وطنية تضمن شفافية الكود لئلا تتحول التقنية لأداة استلاب رقمي فردي معاصرة[١٣].

ب- اتمتة الهوية: عادة انتاج هوية المواطنة كبصمة رقمية ودرع للسيادة

يرى فالح عبد الجبار ان بناء اطروحة المواطنة العابرة للهويات الفرعية،يقتضي ضرورة الانتقال عقلية الدولة الابوية(دولة الرعاية/المستهلكة) إلى دولة الانتاج والمؤسسات الحديثة، عبر تحويل التكنولوجيا إلى "مساحة سيادية" تكسر واقع احتكار الولاءات التقليدية ،فبث الوسائل التقنية (البصمة مثلا/التصويت الانتخابي الشفاف/ادارة العملية الانتخابية بوسائل تقنية شفافة) في العقل الاجرائي المؤسسي ستحرر الفرد من عقلية المحاصصة نسبياً[١٤]، ويحرر الفرد المواطنة من التبعية والولاء الحزبي بالولاء لكيان الدولة لضمان الحقوق العادلة،**وفي منحي اخر** نعتقد ان التغول بصورة جذرية نحو عالم الرقمنة في الدولة العراقية،سيعاب على تأسيس وتحويل الفرد الى (اداة اغتراب سياسي جديد) كون يتم اختزال الفرد في بيانات الهمينة الحيوية وهيمنة التقنية الجسدية ما يتطلب **أنسنة الخوارزميات** لضمان عدم ضياع الوعي الوطني في زحمة التشفير التقني[١٥].

ج- السيادة التشاركية: الانتقال إلى "الدولة المنصة"

---

[١٢] مظهر محمد صالح الجواهري ، الاقتصاد السياسي للعراق: قراءة في فلسفة التحول الرقمي وإصلاح الموازنة العامة،دار الرافدين،بغداد،٢٠٢٢، ص ٣٠٤.

[13] Pasquale, F. The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information. Harvard University Press ,(2015). p. 218.

[١٤] مانويل كاسل، "شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت"، ت(وحدة الدراسات في المركز العربي)بيروت، ٢٠٢٠، ص ١١٢-١١٥.

[15] Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*. PublicAffairs. p. 375.

يرى المفكر الامريكي لورانس ليسج لابد من الدفاع عن فكر الدولة الديمقراطي من الجمود والوسائط البشرية المعقدة،عبر تحويل سيادة الهيمنة من بيئة الدولة المؤسسيةمن احتكار وسائل العنف والاكراه المادي ومركزة القوة التقليدية،الى تأسيس وسائط رقمية ولسيادة رقمية عبر بيئة رقمية تعجل من الدولة منصة تفاعلية تتيح للفرد المواطن ادارة حياته وحقة في المواطنة الحرة عبر مبدأ السيادة التشاركية،(التصويت الحر والحي/المواطن كاداة رقابية)هذا ما يجعل المواطن اداة فاعلة رقمية وشريك لأستدامة فكر الدولة التقني والسمو بفكرها[١٦]،وعلى سبيل المثال ان وعي جيل تشرين ٢٠١٩م،كان بمثابة النواة الفكرية والمعنوية ترجمة نسبية في التعبير عن الاراء عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعية لصناعة القرار السياسي المحلي الوطني،بعيدة عن همينة المكوناتية السياسية،هذا ما اعاد جزئيا الثقة بين المجتمع الواقعي التقني والنظام السياسي التقليدي المتلكئ ،وبالرغم من أهمية المنصات ووسائل التعبير التقنية[١٧]،لكن هنالك تحدي فكري ونقدي نحذر فيه من المنصات الشعبوية التي تتلاعب وتؤثر على الامن القومي،وهذا ما يستوجب تحصين الامن الفكري للمجتمع،للحفاظ على الوعي الوطني،وضمان ان يكون القرار الوطني السياسي موجه بفعل عقل جمعي متعقل لا انفعال موجه خلف الكواليس،مما سيتيتح استدامة البناء الفكري والوطني من قبل الافراد المواطنين بصورة تراكمية ترتقي وتواكب التحديات المعاصرة.

نختتم بان إن التحول نحو الدولة المنصة والسيادة التشاركية في البيئة العراقية يظل سلاحاً ذو حدين؛ فبقدر ما تمنح الرقمنة للفرد العراقي أدوات الرقابة والتحرر من الدولة الأبوية وصناعة وعي وطني عابر للحدود الحزبية،إلا أنها تفرض تحدياً نقدياً

---

16 **Lawrence Lessig,Against transparency. In D. Lathrop & L. Ruma (Eds.),** ***Open Government: Collaboration, Transparency, and Participation in Practice*****(2010), (pp. 11–22).**

[١٧] علاء الدين، حمزة، .سوسيولوجيا الاحتجاج الرقمي في العراق: من الشارع إلى المنصة .معهد الدراسات الإستراتيجية،بيروت،٢٠٢٥، ص ١٣٢.

)

يتمثل في ضرورة "أنسنة الكود" وتحصين الأمن الفكري؛ لضمان ألا يتحول العقد الرقمي من أداة لترميم السيادة إلى وسيلة "اغتراب سياسي" أو شعبوية موجهة تهدد استقرار الكيان الوطني.

المبحث الثاني :من الذات السيادية إلى دولة المنصة: إعادة هندسة الوعي والمؤسسات في الفضاء الرقمي العراقي.

المطلب الاول : سيكولوجيا المواطنة الذكية: الذات السياسية ورهانات الوعي الرقمي في العراق .

تُمثل "المواطنة الذكية" في الفكر المعاصر إعادة صياغة لسيكولوجيا الفرد العراقي، تعبر عن الانتقال من "ذات الرعية" الخاضعة للأبوية السياسية إلى "ذات سيادية" تمارس حوكمتها الذاتية وفعلها النقدي عبر الفضاء الرقمي،إن هذا التحول ليس مجرد استبدال للأدوات، بل هو صراع فكري لفك ارتباط الهوية بـ "الكتل الصلبة" للمحاصصة، وإحلال "هوية سائلة" تداوليّة (بالمعنى الباوماني والهابرماسي) تتشكل عبر الحوار الأفقي العابر للمكونات، مما يجعل الرقمية وسيلة لاستعادة الذات المستلبة تاريخياً وإعادة بناء الوعي الوطني على أسس الاستحقاق والشفافية التقنية،إذ ان نواة ومرتكزات التحول تتجسد ب:-

اولا:الذات السياسية الرقمية : ان البحث في الازمة الوجودية للذات الفردية العراقية او الجمعية،يعود بنا لأشكاليات متشعبة،منها ماهو (ديني/اجتماعي/سياسي/اقتصادي) كون ذلك ارتبط بالفكر والسلوك السياسي لوجود الفرد من تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١م،فالفرد العراقي من نشاة الدولة ثقافته تؤمن بفكرة الرعاية والرعية (العقل الاشتراكي،الدولة الابوية)،ولقطع وصل التاريخ دون اسهاب يستوجب الارتكاز الى التحول في الثقافة الفردية والجمعية من اسفل القاعدة الاجتماعية،ومن ثم يتعزز هذا التحول بفعل سياسي فوقي وتامين بيئة تؤمن بالفكر الرقمي لتحويل الفرد الى ذات سياسية رقمية تشارك

ببناء الدولة العراقية،فنقارب هنا اطروحة ميشيل فوكو التي تري ان وجوب التحول يتقضي مقاربة مفهوم الحوكمة الذاتية،التي تحول الفرد العراقي من كائن سلبي (ثقافة الرعية) خاضع للسطلة السياسية الابوية،الى ذات سياسية تمارسة سلطتها النقدية وفاعليتها السياسية التقويمية عبر صناعة الرأي العام السياسي والمشاركة في الحياة السياسية،عبر الفضاء الرقمي ،ان التمكين الرقمي للفرد المواطن سيعزز استعادة ذاته السياسية المستبلة،وتذوب ماكنات الاحتكار السياسي ،ويؤمن بالتوجية المؤسسي الفردي في اختيار ما يؤمن به سياسيا بوعي فاعل،يحرره من ثقافة القطيع والوعي الجمعي[١٨]،ونعقب بصورة نقدية نعتقد ان المخاطر التي تواجه هذا التحول هي تحدي (الفقاعة الرقمية) ان الفرد قد يمارس حريته ضمن الفضاء الرقمي بصورة فاعلة ،لكن قد يخضع للتوجيه ماخلف الكواليس لمالك البرمجة والتوجيه السلطوي بأسلوب ناعم،وهذا ما يجعل ان يسبق هذا التحول وجود بيئة وتربية رقمية تعزز من اختار الافراد ولتكون ممارسة الفرد اسلوبة الديمقراطي بصورة واعية وعقلانية لاتخضع للانفعالات .

ثانيا: اطروحة تأصيل الفضاء التداولي العراقي (الفعل الحواري العقلاني وسيلة لولادة الهوية الوطنية العراقية السائلة).

ان ولادة الوعي الاجتماعي الافقي لا ينحصر في خانة بث وسائل التواصل الحديثة،بل منةخلال بلورة الفكر العقلاني التقني بالفعل الاجتماعي العملي الافقي الناضج،فالفعل الاجتماعي والتلاقح الفكري والعملي بين المجتمع (فرد من البصرة لايحتاج وسيط ليفهم شاب من الموصل)بل الحوار سولد نتاج عقلاني تفاعلي، وقوة داخلية متعقلنة من رحم المجتمع، يذوب فيها الفعل الاجتماعي المتواصل صلابة

[18] **Foucault, M*Confessions of the Flesh: The History of Sexuality, Volume 4* (R. Hurley, Trans.). Pantheon Books. (Original work published) ,(2021),p112.**

الهوية المكوناتية لصالح ولادة الفعل الاجتماعي العقلاني الواعي الهابرماسي[١٩] نحو تمييع الوعي في هوية سائلة بالتعبير عند سيجمونت باومان، تعزز فكرة الاندماج والمواطنة والهوية الوطنية العراقية،من الافق نحو القمة السياسية،فنتاج هذا التفاعل الافقي اجتماعيا سيولد لدينا مفهوم يمكن تسميته ب (المواطنة الرقمية العابرة للمكونات)،ان ولادة الهوية الوطنية هي ولادة وعي اجتماعي متواصل،يذوب ويهدم الجدران الطائفية عبر الواقع الافتراضي التفاعلي،عبر احلال الحوار العقلاني بين المجتمع افقياً،واستبداله بالتلقين الهرمي للزعامات التقليدية التي تغذي فكرة المجتمع بالسياق السيسيلوجي التقليدي[٢٠]،ان أي قضية يصاحبها فعل احتجاجي(وعي تشرين ٢٠١٩م /غضب/معاصر تناصر :العدالة /الحرية/البطالة)،أي الحاجات الاجتماعية ذات المصير الوطني المشترك،يمكن عدها قوة دافعة للفعل الاجتماعي المتواصل سينتج لدينا ولادة معنوية وافتراضية لفكرة الهوية الوطنية العراقية[٢١]،ومع ذلك نعتقد هذه الولادة ستظل رهينة التحديات عن كيفية تحويل هذا الوعي الاجتماعي الوطني السائل من الواقع الافتراضي (فضاء الشاشات الهش)،وترجمته هذا الشعور المعنوي ضمن سياق الدولة المؤسساتي الصلب واقعيا،كون ترجمة الهويات الفرعية بسياقها الذكي سيعيد توجيه المواطنة الذكية الوطنية الى خنادق الهويات الفرعية .

ثالثا: المواطنة الرقمية العادلة : الاخلاق الخوارزمية لتجسيد العدالة الاجرائية

يرى لوتشيانو فلوريدي ان تحويل الازمة الفكرية والاجرائية يتطلب ايجاد مخرج مؤسسي يستبدل فكرة ولاء الفرد الاجتماعي من الولاء والمزاج السياسي المكوناتي بالولاء التقني الاجرائي ،وهذا مايحل اطروحة العدالة الاجرائية الرقمية ،وينقل

---

[19]: (Habermas, J., 2023, *The Structural Transformation of the Public Sphere and the Digital Turn*, p. 58).

[20]: (Dodge, T., 2024, *The Struggle for Iraq: Protest and Resistance in the Digital Age*, p. 215).

[21] Mansour, R. (2025). *Networks of Power: The Limits of Digital Activism in Post-2003 Iraq*. Cambridge University Press. p. 89.

شرعية الدولة من تبعية السلطة السياسية الى الولاء للمنصة كونها تمنح الشفافية والعدالة والاستحقاق بمعايير تقنية مجردة من فكرة المحاصصة السياسية[٢٢]،وعلى سبيل المثال ان عقل الدولة بالرغم من البطئ الا ان التحول الرقمي النسبي تجسد في منصة اور في سياق المعاملات الاجرائية،ومجلس الخدمة الاتحادي في توزيع الوظائف،وهذا اذ ان اتمتمة موارد الدولة سيمهد انتاج نمطاً فكريا وعمليا لأطروحة المواطنة الرقمية العادلة التي وسيطها منصة تمنح الاستحقاق للفرد العراقي وتستعيد كرامة الفرد بصورة تدريجية بعد استلابها السياسي[٢٣]،فبالرغم من الطرح الفكري نعرج نقدياً على تحدي قد يواجه فكر الدولة الاستراتيجي ،فبدون تحقيق شرط السيادة الرقمية،وحصرها في نمط ادارة الدولة المحلية الوطني،سيجعل السيادة الرقمية عرضة للاستعمار الخارجي(الفكري/الامني) الذي يجعل البيانات غير خاضعة لسيطرة الدولة وسيادتها المركزية،اذ ان حماية البيانات عد شرطا وجوديا لاكتمال السيادة الوطنية في العصر الرقمي.

نختتم بأن يظل رهان الوعي الرقمي في العراق معلقاً بين فاعلية المنصة كأداة لتحقيق العدالة الإجرائية وكرامة الفرد، وبين تحديات الاستلاب الرقمي والتبعية للخوارزميات العابرة للحدود، إن تجسيد المواطنة العادلة يتطلب انتقالاً حقيقياً من افتراضية الشاشات إلى "واقعية المؤسسات" الصلبة،مع تحصين هذا المسار السيادة رقمية الوطنية تحمي البيانات من الاستعمار الجديد، وتضمن أن يظل الفرد العراقي فاعلاً واعياً في نظام تقني مؤنسن لا يقبل التشفير الإقصائي أو التوجيه الخفي.

[22] **Floridi, L. (2024). *The Ethics of AI in Political Systems: From Governance to Algorithmic Justice*. Oxford University Press (p. 57.**

[23] **Ali Jassim, *Digital Governance in Rentier States: The Case of Iraq and the Challenges of Automation*. Baghdad: University of Baghdad Press2025,p. 92.**

المطلب الثاني : دولة المنصة في العراق: إعادة هندسة المؤسسات والشرعية الرقمية.

يمثل التحول نحو "دولة المنصة" في العراق إعادة هندسة جذرية لمفهوم السلطة؛ حيث تنزاح السيادة من "صلابة المكان" والمستوعبات الورقية التقليدية (الفيبرية) نحو "سيولة البيانات" والحوكمة اللاورقية>إن هذا المخاض المؤسسي على صعيد تجربة الفكر السياسي العراقي يسعى لتحويل الدولة من كيان ريعي أبوي يحتكر الولاءات، إلى "منصة سيادية" تعمل كوشيجة تقنية تربط الفرد بالدولة مباشرة عبر تشريع قوانين رقمية يحل فيه منطق الخوارزمية المحايدة محل المزاج البيروقراطي، مما يؤسس لشرعية رقمية جديدة ترتكز على كفاءة الإجراء لا على سلطة الانتماء،ومن هذه الاسس والديناميكيات التحول المؤسسي الرقمي نجملها بالاتي ..

اولا: المؤسسات السائلة تحول السيادة من المكان الى السائلة (الحوكمة اللاورقية).

جسدت الاطروحات التقليدية لمفهوم السيادة قدر ارتباطها بالهيمنة والسيطرة الممركزة على المكان والحدود المتمثلة بأطروحة هوبز ،ومن ثم تحولت الى نمط ادارة مؤسسات الدولة البيروقراطية (الورقية) كما جسدها ماكس فيبر وتعريف المواطن من خلال السجلات الورقية،بينما السيادة في المفهوم المعاصر يربطها سيجموند باومان بأن مفهوم القوة تحرر من فكرة السيادة المكانية نحو البيانية،فالمفهوم هنا تحول من الحالة الصلبة الى المرونة السائلة التي تحولت الى نظام بيانات يتجسد كقوة ناعمة عابرة للحدود المكانية لأدارة عقل الدولة المعاصر[٢٤]،ففي اسلوب المقارنة الغربية تمثلت تجربة استونيا والاتحاد الاوربي مفهوم الدولة كنظام تشغيل،واصبحت سيادة بيانات مرنة بدل الارض

[24] : Bauman, Z. Liquid Times: Living in an Age of Uncertainty. Cambridge: Polity Press (2017),p33.

الجغرافية[٢٥]،ففي مثال التجربة العراقية عدت الاتمتة الادارية التي تجسدت بقرار مجلس الوزراء بضرورة التحول نحو نظام الباركود والربط الشبكي بين الوزارات ودوائر الدولة ومنها دوائر التسجيل العقاري وعقارات الدولة لم تكن هدف اداري فحسب بل إستراتيجية دفاعية تحمي لحماية الملكيات وتعميق فكرة الدولة امام اللادولة[٢٦]،وفي هذا الطرح نناقش بصورة نقدية فكرية هذا التحول المؤسسي سيحول فكريا الى مؤسسات مستدامة لتقديم الخدمة دون تأثير فيزيائي عن البيئة الجغرافية والمكانية،فبالرغم من التحول الرقمي التدريجي سيواجه ذلك تحديا لاسيما ان أي تحول نحو عالم التقنية سيكون ضبابي مالم يدعم ببيئة تشريعية تعزز من بقوانين تشريعية تمنح الحق في استمرارية التحول الرقمي للبنية المؤسسية،وايضا التوازن في التحول امام الوعي الاجتماعي الرقمي،فأي اختلال سيؤدي الى عزل واغتراب لتمثيل الافراد مؤسسي بين الفئات غير المتعلمة تقنياً،وتحمي هذا التحول من خطر الفوضي الفكرية والامنية التي تتجسد بحماية سيادة البيانات في العراق المعاصر مابعد ٢٠٠٦م.

ثانيا: التحول من الرعوية الى (الدولة المنصة)

نرى ان(قوة الدولة اليوم ليست بأمتلاك الاسلحة التقليدية بل بأمتلاك التكنولجيا وسيادة دولة البيانات)، ننطلق وفق رؤية نيك سارنشيك في كتابة "رأسمالية المنصات" ،من اطروحة ترى بان المنصة الرقمية ليست مجرد تحول تكنلوجي،بل اسلوب ادارة مؤسسي للجسد المؤسسي الدولة يعمل وفق منطق الاستخراج البياني والتحكم فيها في بنية تحتية فاعلة رقمياً ،وفي سياق التجربة العملية في الفكر السياسي الغربي ان الدولة تعدت المفهوم الكلاسيكي البيروقراطي،وتحولت عبر

[25] **Dunleavy, P., & Margetts, HDesign Principles for Digital Era Governance. Oxford: Oxford University Press,2015,p82.**

[٢٦] **تقرير حكومي ،للأمانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة تقنية المعلومات. (٢٠٢٣ *تقرير الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في العراق (٢٠٢٠-٢٠٢٥* .(بغداد: مطبعة الحكومة.،ص-ص١٤-١٦.**

تقنية المنصة السيادية الى وسيط سيادي،فالمنصات اليوم تلتهم الوسائل والولاءات والقطاعات التقليدية كونها قادرة على تحجيم فجوة التنسيق وخفض تكاليفها التي تعيق الارتقاء ونضوج واستدامة عقل الدولة ومواكبتها التحولات المعاصرة،فأطروحة الدولة المنصة لا توظف المواطن بل توفر له الوسائل والادوات الضرورية التي تمكنه من الدخول الى سوق العمل مثل (القروض الرقمية/التسهيل المؤسسي)[٢٧]،وتتبلور هذه الفكرة بصورة عملية في العراق عبر مبادرة ريادة في عهد حكومة مجلس الوزراء في عهد حكومة السيد محمد شياع السوداني ٢٠٢٣م،هذه المبادرة حولت بصورة نسبية نقلت الدولة من فكرة الدولة الرعوية الورقية ،الى الدولة المنصة،التي تقدم المشورة والتدريب والقروض عبر تطبيقات رقمية،تربط رئاسة الوزراء بالبنك المركزي والمصارف الحكومية،بالتالي ان استمرار هذه المبادرات ستساهم بالتدريج بتعزيزمفهوم الدولة والسعي المستمر في فك الولاء والارتباط التاريخي بين فكرة الولاء الحزبي السياسي في الحصول على الوظيفة العامة،فالمسار التقني ذاته سيتحاوز الوساطات السياسية التقليدية،ويؤسس ثقافة تدفع الشاب بالتوجه نحو القطاع الخاص[٢٨]،وفي سياق التحدي نعتقد بأن امام العراق أمام فرصة لكسر قيود الدولة الريعية، لكن دون (حوكمة تقنية أخلاقية رقمية) ،قد يؤمن صعود استبداد النخب التقنية بديلا للنخب السياسية التقليدية،وهذا ما يجعلنا ضرورة تحقيق الوسائل الناضجة التي تعزز دمرطقة الوصول المؤسسي لتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة بين المجتمع.

[٢٧] **Nic Srnicek. Platform Capitalism. Polity Press,2017, p. 92.**
[٢٨] **تقرير متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ،التقرير السنوي لمبادرة ريادة للتنمية والتشغيل،مجلس الوزراء العراقي، 2023، ص ١٤-١٦.**

ثالثا: الدستور البرمجي وحيدة القانون: من النمط الدستوري الصلب إلى "خوارزمية الموازنة"

ومن هذه الرؤية ان الثورة التقنية ستفرض ثورة من ناحية التشريعات والادارة القانونية للدولة،فينطلق لورانس ليسج رؤيته الثورية الرقمية الدستورية التي تعتقد ان عالم التقنية والبرمجة المؤسسي يقوموبدور مماثل للدستور الوضعي القانوني،كونه تحدد ماهو مسموح وممنوع والممكن والمستحيل،وهذا ما يقتضي ضرورة تشريع قوانين تقر بدستورية البرمجيات والاكواد التي تعطي الفرد حقه،كون بدون غطاء تشريعي سيجعل من الشركات الرأسمالية التقنية هي المشرع والمسيطرة بديلا عن الدولة،إذ ان سيادة القانون في عالم البرمجة والاتمتمة المؤسسية هي سيادة البروتوكول فلا تحتاج الى شرطي يحمي وينفذ الاوامر بل ان البرمجة هي من تدير نفسها تلقائيا من خلال نظام البرنامج[٢٩]،بالتالي ان تصبح البنية التحتية البرمجية هي التي تصيغ القيم السياسية من(قيم الحرية/الاستبداد/السيطرة الهمينة) ، تتمثل هذه المقاربة في العراق بتبني "نظام الإدارة المالية الإلكتروني(IFMIS) " في عهد حوكمة السيد السوداني، وهو مشروع استراتيجي يربط وزارة المالية بالوحدات الإنفاقية والمحافظات عبر شبكة رقمية موحدة،فمن الناحية الفكرية والسياسية يمثل هذا النظام محاولة لتقليص استبداد الورق امام الادارة التقنية السائلة التي كانت ترافق صرف المستحقات المالية للمحافظات (مثل حصة إقليم كردستان أو البترو دولار)،من خلال تحويل بنود الموازنة إلى "خوارزمية إنفاق"، يصبح صرف الأموال مرتبطاً بمدخلات بيانات حقيقية ووصولات صرف إلكترونية، مما يقلص مساحة المناورة السياسية التي كانت تستخدم كأداة ضغط بين

[29] **Lessig,. (2006). *Code: And Other Laws of Cyberspace, Version 2.0*. Basic Books, p. 165. loranc**

المركز والأطراف[٣٠]،بالتالي ان هذا التحول نحو "الدستور البرمجي" في العراق هو ضرورة لضبط الفساد الهيكلي، لكنه يتطلب **(أنسنة التقنية)** المستقبل لا يكمن في استبدال السياسيين بالخوارزميات، بل في بناء "أنظمة سيبرانية–سياسية" تكون فيها الخوارزمية خادمة للقيم الدستورية، وليست بديلاً عنها.

نختتم بأن إن رهان "الدولة المنصة" في الواقع العراقي المعاصر يتجاوز التحديث التقني ليكون معركةً لترميم شرعية المؤسسات أمام تغول الدولة الهشة المكوناتية "اللا–دولة" وتحيدات الفساد الهيكلي وبالرغم من فاعلية "خوارزميات الموازنة" ومبادرات الريادة الرقمية في كسر قيود الزبائنية، إلا أن نجاح هذا التحول يظل مشروطاً بـ "أنسنة التقنية" وتوفير غطاء تشريعي صلب يمنع صعود استبداد النخب التقنية لضمان أن تظل الخوارزمية خادمةً للقيم الدستورية الوطنية ومحركاً لاستعادة كرامة المواطن في فضاء سيبراني آمن وسيادي.

الخاتمة: من سلطة الأشخاص إلى سيادة النظام

تأسيساً على ما تقدم، نخلص إلى أن التحول الرقمي في الدولة العراقية المعاصرة ليس خياراً تقنياً بقدر ما هو "ضرورة فكرية ومؤسسية" لإعادة إنتاج الشرعية السياسية على أسس العصر السيبراني. إن معركة "ترميم الدولة" تمر حتماً عبر تفكيك كانتونات المحاصصة التقليدية وإحلال "العقد الرقمي التشاركي" كبديل عن التوافقات الهشة؛ حيث تلعب "دولة المنصة" دور الوسيط المحايد الذي يستعيد كرامة المواطن ويحرره من ارتهانات الانتماء الفرعي،إن مستقبل النظام السياسي العراقي مابعد ٢٠٢٦ مرهون بقدرته على المزاوجة بين "صلابة القانون الدستوري" و"سيولة الإجراء الرقمي"، في ظل رؤية استراتيجية

٣٠ تقرير متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، وزارة المالية العراقية، إستراتيجية إدارة المالية العامة في العراق بالتعاون مع البنك الدولي ،٢٠٢١-٢٠٢٥، ص ٣٢-٣٥.

تؤمن بأن السيادة الحقيقية تكمن في امتلاك ناصية المعرفة التقنية واستقلال البيانات الوطنية. وبذلك، يظل الرهان قائماً على وعي الجيل الشاب وقدرته على تحويل الفضاء الافتراضي إلى واقع مؤسساتي صلب، يضمن للعراق مكانته في الخارطة السياسية الدولية كدولة سيادية، رقمية، وعادلة.،اذ نختتم البحث بأن العراق يقف على أعتاب تحول تاريخي يتجاوز فيه "الدولة التقليدية" المنهكة بالصراعات الحزبية،نحو "**الدولة المنصة** "التي تستمد شرعيتها من كفاءة خوارزمياتها لا من توافقات نخبها،،بالتالي إن عام ٢٠٢٦ ومابعده يمثل لحظة الفراق مع "الرعوية السياسية"، حيث لم يعد المواطن العراقي يبحث عن كاريزيما المنقذ الحزبية بل بل عن ثقافة انجاز خدمية ومؤسساتية مع أهمية تيسر وسرعة الانجاز عبر الواجهات الرقمية التي تضمن العدل والحق الدستوري آلياً، بالتالي نعتقد ان بحثنا في موضوع السيادة التقنية يكمن كونها ليست مجرد تحديث تقني، بل هي استرداد لكيان الدولة عبر تحويل القوانين إلى بروتوكولات ذكية غير قابلة للتفاوض، مما ينهي عصر المزاجية السياسية ويؤسس لمواطنة رقمية عابرة للهويات الفرعية.

التوصيات

- ❖ **دسترة الكود** :تحويل مواد الموازنة والخدمات إلى "عقود ذكية" تنفذ آلياً لقطع طريق الفساد البشري.
- ❖ **توطين السيادة** :بناء سحابة وطنية عراقية لضمان استقلال البيانات والقرار السياسي عن التأثيرات الخارجية.
- ❖ **مجلس أخلاقيات التقنية** :تشكيل هيئة عليا لمراقبة عدادية الخوارزميات ومنع تحولها إلى أداة إقصاء رقمي.
- ❖ **المواطنة الرقمية** :إطلاق برامج وطنية لرفع الوعي السياسي الرقمي وحماية الشباب من التضليل السيبراني.

❖ **أنسنة البرمجيات** :وضع (واجهات تدخل بشرية) تخضع لرقابة البرلمان لاستخدامها في حالات الطوارئ الإنسانية فقط.

المصادر

اولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

١. علي اومليل، شرعية الاختلاف، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠١٣.
٢. علي فرزدق التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت–لبنان، ٢٠٢١.
٣. مظهر محمد صالح الجواهري، الاقتصاد السياسي للعراق، ط١، دار الرافدين، بيروت–بغداد، ٢٠٢٢.
٤. الجواهري، مظهر محمد صالح، الاقتصاد السياسي للعراق: قراءة في فلسفة التحول الرقمي وإصلاح الموازنة العامة، دار الرافدين، بغداد، ٢٠٢٢.
٥. علاء الدين حمزة، سوسيولوجيا الاحتجاج الرقمي في العراق: من الشارع إلى المنصة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٢٥.
٦. مانويل كاسل، شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، ترجمة وحدة الدراسات في المركز العربي، بيروت، ٢٠٢٠.
٧. نديم منصوري، علم اجتماع الإنترنت، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

1. Bauman, Z. (2017). Liquid Times: Living in an Age of Uncertainty. Cambridge: Polity Press.
2. Dodge, T. (2024). The Struggle for Iraq: Protest and Resistance in the Digital Age.

3. Dunleavy, P., & Margetts, H. (2015). Design Principles for Digital Era Governance. Oxford: Oxford University Press.
4. Floridi, L. (2024). The Ethics of AI in Political Systems: From Governance to Algorithmic Justice. Oxford University Press.
5. Foucault, M. (2021). Confessions of the Flesh: The History of Sexuality, Volume 4 (R. Hurley, Trans.). Pantheon Books.
6. Habermas, J. (2023). The Postnational Constellation and Digital Public Sphere.
7. Habermas, J. (2023). The Structural Transformation of the Public Sphere and the Digital Turn. Polity.
8. Jassim, A. (2025). Digital Governance in Rentier States: The Case of Iraq and the Challenges of Automation. Baghdad: University of Baghdad Press.
9. Lessig, L. (2006). Code: And Other Laws of Cyberspace, Version 2.0. Basic Books.
10. Lessig, L. (2010). "Against Transparency". In D. Lathrop & L. Ruma (Eds.), Open Government: Collaboration, Transparency, and Participation in Practice.
11. Lévy, P. (1997). Collective Intelligence: Mankind's Emerging World in Cyberspace. Plenum.
12. Loveluck, L. and Salim, M. "Fear spreads among Iraqi protesters as government cracks down", The Washington Post.
13. Mansour, R. (2025). Networks of Power: The Limits of Digital Activism in Post-2003 Iraq. Cambridge University Press.
14. Pasquale, F. (2015). The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information. Harvard University Press.
15. Srnicek, N. (2017). Platform Capitalism. Polity Press.
16. Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. PublicAffairs .

ثالثا :التقارير وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١- - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة تقنية المعلومات، تقرير الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في العراق (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، مطبعة الحكومة، بغداد، ٢٠٢٣.
٢- وزارة المالية العراقية، إستراتيجية إدارة المالية العامة في العراق بالتعاون مع البنك الدولي ٢٠٢١-٢٠٢٥.
٣- مجلس الوزراء العراقي، التقرير السنوي لمبادرة ريادة للتنمية والتشغيل، ٢٠٢٣.